● إنه عالم غريب .. ملئ بالأسرار والألاعيب .. رأس مالهم جهدهم .. أسعارهم لاتخضع لأى قانون أو تسعيرة .. أو انضباط !

# إنها ليست قضية حرفيين فحسب!

محمد خالد

**حدث أخيرا .. ومازال يحدث .. بمجرد بدء سريان قوانين تنظيم مواعيد العمل الجديدة لأنضباط الشارع المصرى .. حتى كانت أول الفئات المعترضة عليها أسيقها إلى رفع أسعار منتجاتها وخدماتها .. ألا وهم الحرفيون ! وكرد فعل أو تحد اتخذوا من هذه القوانين حجة أخرى لإضافة زيادات على أسعار منتجاتهم وما يقدمونه من أعمال وخدمات للجمهور .. أطلق بعضهم عليها « رسوم انضباط » !**

وبالطبع انعكس – وتنعكس آثار كل ذلك على جيب المستهلك وكل « زبون » يتعامل معهم .. ونحن جميعا – بشكل أو بآخر – مرتبطون بالتعامل معهم .. باعتبار الحرفيين قطاعا حيويا يوفر احتياجات المواطنين المستمرة والمتزايدة – من منتجاته وخدماته !

هذه هى المشكلة ولكنها ليست قضية حرفيين فحسب .. لكنها قضية اجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى .. بعد أن أصبحت بكل ضغوطها وأعبائها هموم البيت المصرى ..

ولى محاولة لمعرفة أسرار هذا العالم العجيب .. أو أسرار هذه اللعبة الخطرة وضعنا هذه القضية العامة أمام المسئولين عن القطاع الحرفى من حزبيين وتنفيذيين وشعبيين لتحديد أطراف وخيوط المشكلة وعلاجها علاجا صحيحا بما يثمر عن نتائج طيبة بعيدا عن أى مسكنات أو علاجات مؤقته لأننا لم نصل بموضوعية وتجرد للتشخيص الحقيقى لأسباب المرض وتحديد العلاج الناجع .. فإن أسعار المنتجات الحرفية والخدمات الحرفية لن تتوقف عن الصعود .. ولن يكبح جماحها وشططها .. أى شكل من أشكال السيطرة أو التسعيرة !

وعالم الحرفيين غريب .. فأول محاولة لحصر عددهم قام بها جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى .. وهو جهاز حكومى يهدف إلى رعاية وتنمية الصناعات الحرفية والحرفيين وتشجيع إقامة الجمعيات التعاونية الإنتاجية .. وقد أنشىء عام ١٩٧٣ .. وقد أمكن حصر معظم الحرفيين المنتجين أى الحرف الإنتاجى وليس الخدمى .. وعددهم أكثر من ثلاثة ملايين حرفى وأمكن تصنيفهم فى ١٢ قطاعا أهمها الأثاث .. المنتجات الجلدية – الملابس الجاهزة – المشغولات المعدنية – والسجاد والكليم – نقل البضائع ونقل الركاب – منتجات خان الخليلى .. وأنشىء لهم اتحاد تعاونى منذ سنتين فقط .. بعد أن تم تنظيمهم فى ٣٧٤ جمعية تعاونية منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية تضمهم ١٢ جمعية تعاونية عامة . ويبلغ حجم تعاملهم حوالى ١٠٠ مليون جنيه فى العام !

## على مسئوليتى !

وقد درج العمل فى قطاع الحرفيين من قبل على نبى مفهوم يقوم على حل مشكلات الحرفيين وتقديم الخدمات المختلفة لهم من تمويل وتسويق وخلافه .. دون النظر باهتمام إلى الطرف الآخر المتعامل والمستفيد من إنتاج الحرف .. ألا وهم المستهلكون من الذين يهمون فى الترويج والنجاح والاستمرار لإنتاج الحرف ؟

يقول سيد زكى أمين النشاط الحرفى بالحزب الوطنى الديمقراطى ورئيس لجنة الحكم المحلى بمجلس الشعب ورئيس الاتحاد التعاونى المركزى الإنتاجى إن السوق المصرية تعانى حاليا من غلاء فى أسعار بعض المنتجات الحرفية خاصة إنتاج الأحذية والأثاثات والملابس الجاهزة وغيرها .

ومرد ذلك فى الأساس يرجع إلى الارتفاع العالمى فى أسعار الخامات إلى جانب عدم تنظيم التعامل مع الأسواق الخارجية مما يجعل هذا الارتفاع على حساب المستهلك سواء فى السعر أو فى الخامة المستخدمة !

وعلى مسئوليتى – هكذا يتعهد سيد زكى – أضع المقترحات التالية المستقاة من واقع التعامل الميدانى مع أبناء قطاع الحرفيين لمواجهة مشكلتى ارتفاع الأسعار للمنتجات الحرفية الضرورية ورداءة المنتجات .

● توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج للحرفيين بالسعر المناسب والنوعية المناسبة .. من خلال دعم الدولة لهذه الخامات والمستلزمات فى مقابل حصول الدولة على المنتجات الحرفية لتسعيرها وعرضها بهامش ربح مناسب مما لا يشكل عبئا على المستهلك أو إجحافا فى حق الحرفى .

● دعم الورش الحرفية الصغيرة بإدخال الأساليب الإنتاجية الحديثة وبدائل الخامات خاصة صناعات الأثاث والجلود والملابس الجاهزة مما ينعكس على وفرة الإنتاج وجودة مواصفاته .

● إن قيام الدولة بتسهيل حصول الحرفيين على الآلات والماكينات الحديثة يسهم فى تطوير الصناعات الحرفية ويقدم إنتاجا على مستوى عال وبالأسعار التى تحددها الدولة .. وذلك عن طريق الجمعيات التعاونية المنتجة والمنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية .

● الدولة يمكن لها أن تساعد الحرفيين المنتجين والورش الصغيرة بتقديم قروض ميسرة بفائدة لا تزيد على ٣٪ بما لا يرهق كاهل الحرفيين أو يكون على حساب المستهلكين لمنتجاتهم .

● هذا الدعم لأبنائنا الحرفيين يمكن أن يسهم فى استقرار الأسواق وإقبال الحرفيين على الإنتاج المتطور .. إلى جانب خلق الكوادر الحرفية الفنية والأجيال الجديدة منهم .. خاصة أن إنتاج هذا القطاع التعاونى يصل إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه سنويا تسهم فيه أكثر من ٣٥٠ جمعية تعاونية إنتاجية .. وهم قوة بشرية مدربة يمكن أن تسهم فى دعم جهود التنمية مما يحافظ على هذه الثروة البشرية .

قلت : هل تدافع عن الحرفيين فحسب أو جمهور المستهلكين وهم فى حاجة إلى هذا الدفاع اليوم بعد أن تعالت الشكوى من غلاء منتجاتهم وارتفاع أجور خدماتهم ؟

قال : إن هدفى هو مصلحة المستهلك بصفة رئيسية .. وأنا لست حرفيا أو تاجرا .. وليست فى مصلحة شخصية من بعيد أو قريب .. وقد عقدت أمانة الحرفيين اجتماعات مع جميع القطاعات الحرفية كل على حدة وجمعنا مشاكل كل قطاع والحلول التى فى مقدورنا .

وبقية المشاكل أرسلناها إلى كل وزير فى اختصاصه لدراستها والعمل على حلها .. وعلى مسئوليتى أؤكد أن الحرفيين المنتجين بكافة قطاعاتهم لو امتدت إليهم يد الوطن بالدعم والتطوير مع حل هذه المشاكل وتنفيذ الاقتراحات التى قدمتها لك فسوف نقدم إنتاجا أوفر .. وأسعارا أرخص .. وخدمة أفضل للمستهلك .

ناقشت سيد زكى فى حجة الحرفيين لغلاء

منتجاتهم الكاسدة وراء هجرة الحليم إلى الخارج قال : أنا ضد منع أى حرفى يسافر للسوق العربية أو إلى أية دولة صديقة مثله فى ذلك مثل المهندس والمدرس والطبيب والمحاسب .. علينا واجب قومى فى ذلك ولا شك .. وللأسف عندنا قانون للتدريب يحصر اختصاصه فى وزارة القوى العاملة فقط ولكن مستوليها محدودة .. والتدريب بمفهومه الحديث لا تستطيع وزارة مجردها تحقيق الغرض منه لذلك اقترح إنشاء جهاز أو مجلس قومى للتدريب تشارك فيه جميع الوزارات والشركات العينة والقوات المسلحة والشرطة وتوكل رئاسته لرئيس الوزراء أو الوزير المختص بالحكم المحلى .

## نقص العمالة المدربة ..

وانتقينا بالأستاذ محمد مبارك رفاعى نائب وزير الحكم المحلى ورئيس جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى فقال : لا شك فى أهمية التدريب بالنسبة لتكوين الحرفى للارتفاع بكفاءته على النحو الذى يكفل للقطاع أن يبقى أمام منافسة التقدم الصناعى وأن يحقق الأهداف الاقتصادية المطلوبة منه ..

وفى هذا المجال نلاحظ وجود المشاكل الآتية .. وعلى أصابع يده يحددها :

● عدم كفاية معاهد ومراكز التدريب وبعدها عن التجمعات الصناعية والحرفية المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية ..

● وحدات التدريب التى أنشئت فى المحافظات لم تحقق أهدافها كاملة وعدم توافر العدد الكافى من المدربين ونقص الخبرة والدراية الفنية بين المدربين .

● عدم وجود تنسيق كامل بين كافة الأجهزة المنوط بها هذه المهام !

● وباعتبار أن تنمية العمالة المهنية المدربة واستمرار توفيرها فى مختلف المهن والحرف تعتبر من أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى الدولة إلى تحقيقها نظرا للدور الهام الذى يمكن أن تسهم به هذه العمالة فى زيادة الإنتاج وتغطية احتياجات المواطنين المتزايدة .. فما هو التصور العام لرسم استراتيجية كاملة وشاملة لهذا الموضوع الهام ؟

يجيب محمد مبارك رفاعى : بادئ ذى بدء لابد أن تكون خطط التنمية واضحة فى كافة مجالاتها ومحددة المعالم والاحتياجات فى كافة القطاعات وخاصة بالنسبة للعنصر البشرى من حيث النوعية والمستوى والحرف والمهن المختلفة حتى يمكن رسم سياسة لتجهيز وإعداد هذا العنصر وفقا للأسس العلمية . فضلا عن ذلك فإننا نرى ضرورة توافر البيانات والمعلومات .. وإجراء حصر فعلى للعمال الحرفيين فى المهن والحرف المختلفة والاحتياجات الفعلية منها والمستويات المطلوبة من هذه العمالة .. واحتياجات كل محافظة وفقا لظروفها وطبيعتها .

## الانضباط والأسعار

قلت : لقد ترتبت على قوانين الانضباط زيادات ملحوظة فى أسعار المنتجات الحرفية والخدمات الحرفية . فما هو دور جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى باعتباره أحد الأجهزة الحكومية المنوط بها رعاية وتدعيم قطاع الحرفيين ؟

أجاب : لا نستطيع أن نقول إن قوانين الانضباط قد أثرت بشكل مباشر على ارتفاع أسعار المنتجات الحرفية حيث تسمح هذه القوانين للحرفيين بالعمل داخل ورشهم لأى وقت – والذى منعه هو التعامل مع الجمهور اعتبارا من وقت محدد .. وإن ما نلاحظه فى ارتفاع أسعار بعض الخدمات الحرفية راجع إلى استغلال من يؤدون هذه الخدمات ! ولكن عملا على زيادة فاعلية قوانين الانضباط والقضاء على أية موارد مفتعلة لزيادة أسعار الخدمات الحرفية .. فإننا نقترح زيادة اهتمام وسائل الإعلام بنشر وسائل وسبل تعليم مختلف الحرف .

ويضيف أحمد رأفت عبد الفتاح وكيل وزارة جهاز الصناعات الحرفية بأن الجهاز يقوم بإنشاء واستكمال مراكز الخدمة للصناعات الحرفية التى تتوافر فيها المعدات والآلات الحديثة . كما تم إنشاء مصنع لإنتاج قوالب الأحذية سيكون له أسهام فعال فى تطوير صناعة الأحذية بمصر – وذلك على سبيل المثال .. ونشارك فى وضع برامج تدريب الحرفيين على المستويات المختلفة .. وحصر وتصنيف الحرفيين وتجميعهم فى جمعيات تعاونية أو مجمعات .. والوقوف على احتياجات القطاع الحرفى من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ويتم توفيرها من السوق المحلية أو عن طريق الاستيراد .. وإذا كان الحرفيون فى مجموعهم مؤثرين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا فى عامة الشعب بلا استثناء .. والحرفى لا يدفع شيئا إلا جهده .. فإذا حدثت أزمة فى أية سلعة أو تذبذب فى الأسعار .. فإن أثرها ينعكس مباشرة على المنتجات الحرفية .. ويشكو فى النهاية المستهلك .. ويكشف الغموض عن أسرار هذه اللعبة أحمد شلبى سكرتير عام الاتحاد التعاونى المركزى للصناعات الحرفية فيقول : إن النشاط الحرفى لا يحكمه غير العرض والطلب .. وليس للحرفيين من مطلب سوى أن توفر لهم الخامة بأسعار مناسبة وبحال التسويق فى جميع مراحل العمل الإنتاجى وتوفير التمويل .. هذه الأمور إذا توازنت فستظل تحكم السيطرة على الأسعار .. وأى اختلال سيؤثر على الفور فى أسعار المنتجات الحرفية !

ويقترح أيضا بالنسبة للخامات وضع نظام مستقر على الأقل كل ٦ شهور لأسعار سلع الخامات .. وهناك خامات تؤثر على سعر المنتج مثل الجلد والخشب لابد أن تدخلها الدولة ضمن مجموعة السلع المدعمة ولو سنة حتى تستقر فى السوق وأيضا تقليل شكوى المستهلك !

كما أن التمويل غير متاح إطلاقا للأفراد الحرفيين على مستوى الجمهورية إلا بضمانات عقارية .. وبالتالى يتجه الحرفى ليشترى الخامات من السوق السوداء بأسعار أعلى من التجار عن طريق الكميالات ! والفارق والحديث مازال لسكرتير الاتحاد التعاونى للحرفيين – أن يوضع نظام لكافة البنوك لتتجه إلى تمويل القطاعات الحرفية فى مصر بقروض ميسرة بضمان الجمعيات التعاونية المنتمين إليها . أو بضمان الآلات أو الورش .. بدلا من اتجاهها إلى تمويل البضائع الاستهلاكية التى ينتهى مفعولها بعد « الأكل » ! وأن توضع بعد ذلك عقوبات رادعة لمن يستغل الإنسان المصرى !

ويعلن أننا كاتحاد تعاونى مستعدون أن نغطى أسواقنا بمنتجاتنا من الصناعات الحرفية من ملابس جاهزة وأحذية وأثاث وغيرها ومطلوب من المجالس المحلية أن توجد لنا مناطق رئيسية لمدها بالمنتجات بأسعار فى متناول كل مواطن .

قلت : كيف يخدم القطاع الحرفى – الخدمى والإنتاجى – المستهلك دون استغلال ؟

قال : مهمة الاتحاد بجمعياته التعاونية تنمية النشاط الحرفى فى مصر ليس لصالح الحرفيين بل لصالح المستهلك فنحن لا ننمى فئة على حساب عامة الناس .. وعندنا من الضوابط للحيلولة دون انحراف الجمعيات التعاونية الإنتاجية حتى لا تتحول إلى جمعيات للربح بل خادمة للمستهلك وإذا حدثت زيادة فى السلع فهى زيادة فى أسعار الخامات .. وكذلك فى الأجور فهى نتيجة لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية .. فنحن لسنا ساكنين فقط ! والساكنون لا يمثلون القطاع الحرفى .. والجمعيات التعاونية لا تزيد القيمة المضافة على السلع التى تنتجها تسلم القطاعين العام والخاص على ٢٪ من جميع الخامات ومراحل الإنتاج .. وعندنا الميزانيات الدالة على ذلك .. ونحن نقضاء على موجة ارتفاع أسعار المنتجات الحرفية متجهون إلى التوسع فى المعارض ومراكز التوزيع ..

ويلتزم أحمد شلبى فى مواجهة من حاولوا رفع أسعارهم فى ظل قوانين تنظيم العمل الجديد بأن القطاع الحرفى التعاونى ملتزم بعدم رفع أسعار منتجاته لو أن الدولة مدت يدها عن طريق مساعدة الحرفيين بتقديم كافة مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعمة وفتح المجال أمامهم لتسويق إنتاجهم على مستوى الجمهورية .

□

سيد زكى

محمد مبارك رفاعى

أحمد رأفت

أحمد شلبى